آذار/مارس ١٩٩٠
MARCH 1990

النشرة الاخبارية
لمنظمة العفو الدولية

الأردن

إجراءات جديدة لحماية حقوق الإنسان

في أعقاب الانتخابات العامة التي جرت لأول مرة في الأردن منذ ٢٢ سنة، تشكّلت حكومة جديدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ تحمل برنامجاً يشمل إدخال إصلاحات هامة في مجال حقوق الإنسان. فقد أعلن رئيس الوزراء مُضر بدران عن «تجميد» الأحكام العرفية بقصد رفعها في غضون أربعة أو ستة شهور. وفي كانون الثاني/يناير، حُذفت عدة فئات من الجرائم التي تدخل ضمن صلاحية محكمة الأحكام العرفية، من بينها الفئات المتعلقة بالانتماء إلى منظّمات غير مشروعة. وألغي قانون عام ١٩٥٣ الخاص بمقاومة الشيوعية الذي كان يستخدم لسجن سجناء الرأي. كما أعلن أيضاً عن إعادة النظر في حالات حوالي ٦٠ من السجناء السياسيين الذين ما زالوا محتجزين.

رحّبت منظمة العفو الدولية بهذه الإصلاحات. وكانت المنظمة قد دعت السلطات الأردنية الجديدة في كانون الأول/ديسمبر إلى مراجعة جميع الأحكام التشريعية التي سهلت ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان. وأعربت المنظمة أيضاً عن أملها في إطلاق سراح جميع سجناء الرأي الذين ما زالوا محتجزين، وفي إعادة محاكمة السجناء السياسيين الذين تلقوا محاكمات جائرة من قبل محكمة الأحكام العرفية، في حالة عدم إطلاق سراحهم. ودعت المنظمة إلى اتخاذ إجراءات فعّالة لحماية السجناء من التعذيب والمعاملة السيئة، وحثّت على مراجعة استخدام عقوبة الإعدام، بقصد إلغائها في القريب.

آخر خبر: وافقت الحكومة الأردنية على إجراء محادثات مع منظمة العفو الدولية بشأن هذه القضايا في شهر آذار/مارس. □

الإمارات العربية المتحدة

إطلاق سراح شاب

محمد سليمان عبدي، شاب صومالي كان يبلغ الرابعة عشرة من عمره عندما قبض عليه واحتجز بدون تهمة أو محاكمة في الإمارات العربية المتحدة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، أُفرج عنه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ (راجع النشرة الإخبارية لآذار/مارس ١٩٨٩).

وإن منظمة العفو الدولية إذ ترحّب بإطلاق سراحه، تستمر في سعيها للحصول من الحكومة على معلومات عن أسباب احتجازه. □

قام السكان بإخلاء قرية كارنبليه بإقليم نيمبا، بناء على أوامر الجيش.

ليبيريا

أعمال قتل في إقليم نيمبا

لقي مئات من المدنيين العزّل مصرعهم على أيدي القوات المسلحة الليبيرية في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ وبداية كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، وذلك في أعقاب محاولة غزو قام بها معارضو الحكومة المنفيّون. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، دعت منظمة العفو الدولية الحكومة الليبيرية إلى إيقاف عمليات الإعدام الخارجة عن نطاق القضاء التي يقوم بها جنود الحكومة، وإلى إجراء تحقيق في أعمال القتل.

في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، دخلت قوة من الثوّار إقليم نيمبا في شمال شرق ليبيريا من دولة ساحل العاج المجاورة. وتقول السلطات إن الثوار — ويعتقد بأن عددهم كان حوالي ١٠٠ — قاموا أولاً بمهاجمة قريتي بوتو وكارنبليه وقتلوا ما يربو على ٢٠٠ من المدنيين العزّل. وأفاد لاجئون، بالإضافة إلى مصادر غير رسمية أخرى، بأن الثوار بعد ذلك دمّروا عدة قرى وقتلوا عشرات من الأشخاص، وبأنه عند ردّ قوّات الحكومة، قام الجيش أيضاً بإحراق بعض القرى وبقتل أعداد كبيرة من المدنيين العزّل الذين ليس لهم علاقة بالثوار.

وزعم رئيس قرية بوتو بأن القوّات المسلحة، التي أعادت استيلاءها على قريته، قامت بإحراق القرية وبقتل مندوب القرية دافيد بولي وزوجته بالرصاص في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر. وصرّح وزير العدل في معرض ردّه على استفسارات منظمة العفو الدولية، بأن ليس لديه معلومات عن أعمال القتل هذه، إلاّ أنه نفى مسؤولية الجيش عنها.

وبعد بدء الغزو، ارتكبت عدة أعمال قتل في العاصمة مونروفيا على أيدي رجال مجهولين، كما يبدو، يشتبه بكونهم أعضاء قوات أمن يبحثون عن الثوار. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، قُتل سجين رأي سابق، روبرت فيليبس، بطريقة وحشية أثناء وجوده في منزله في مونروفيا. وفي أعقاب محاولة انقلاب سابقة وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، لقي مئات المدنيين مصرعهم على أيدي القوات الحكومية في إقليم نيمبا، وجرى اعتقال عدة زعماء معارضين، من بينهم روبرت فيليبس، في مونروفيا. وجرت محاكمته عام ١٩٨٦ وأُبرئت ساحته من تهمة المساعدة في محاولة الإنقلاب.

في ١١ كانون الثاني/يناير، أعلنت السلطات عن اعتقال أحد عشر شخصاً، من بينهم ضابطان كبيران في الجيش، للاشتباه في تأييدهم لغزوة الثوار.

وقد أمر الجيش بإخلاء منطقة الحدود، وصرّح بأن أي شخص يبقى في هذه المنطقة سيعامل معاملة المتمردين. وفي نهاية كانون الثاني/يناير، فرّ حوالي ٧٠,٠٠٠ لاجئ إلى ساحل العاج وغينيا المجاورتين. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، أعلن الرئيس دو عن صدور تعليمات للجنود للتمييز بين المتمردين والمدنيين من أجل تجنّب قتل الأشخاص الأبرياء، إلاّ أن التقارير ما زالت ترد عن وقوع أعمال قتل. □

لجنة من الأمم المتحدة تزور إيران

سافر إلى إيران في ٢١ كانون الثاني/يناير، وفد من لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، يضمّ ممثل اللجنة الخاص بوضع حقوق الإنسان في إيران، الدكتور رينالدو غالينيدو بوهل، وذلك بناءً على دعوة من الحكومة الإيرانية. وقد رحّبت منظمة العفو الدولية بقرار الحكومة السماح بهذه الزيارة، وذلك بعد طلبات متكرّرة لهيئات حقوق الإنسان، ومنها منظمة العفو الدولية، للسماح بزيارة إيران ومناقشة انتهاكات حقوق الإنسان مع الوزراء والمسؤولين المعنيين.

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجيناً من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو جنسه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم أساليب العنف أو يروّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من أنحاء العالم كافة أن تساعد على تأمين إطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه إلى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد أن اهتمامك بحقوق الإنسان لا يرجع بأي حال من الأحوال إلى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الأحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة.

السودان

التيجاني الطيّب (صورته على اليسار): رئيس تحرير صحيفة وعضو رائد في الحزب الشيوعي السوداني. احتجز في سجن كوبر بالخرطوم بدون تهمة أو محاكمة منذ ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٩، عندما أطاح انقلاب عسكري بحكومة رئيس الوزراء صادق المهدي المدنية المنتخبة.

التيجاني الطيّب في الخامسة والستين من عمره، ومتزوج وله أحفاد. درس في جامعة القاهرة وكان مناضلاً في الحركة المقاومة للاستعمار منذ أواخر الأربعينات. وكان خلال الخمسينات، صحافياً ومنظماً للنقابات المهنية، وفي عام ١٩٥٤، ساعد في تأسيس جريدة الميدان. اعتقل عدة مرّات في الفترة ما بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٤ في ظلّ حكومة الجنرال عبّود. وفي حزيران/مايو ١٩٥٩، قبض عليه واعتقل عدة أشهر في سجن ناجيشوت الذي يقع بمنطقة جبلية نائية في جنوب السودان. اعتقل مرة تالية في أوائل الستينات بالفاشر، في غرب البلاد. وبعد أن استولى الرئيس النميري على الحكم عام ١٩٦٩، كان يجري القبض على الشيوعيين أو قتلهم، وعاش التيجاني الطيب متخفياً منذ عام ١٩٧١ حتى اعتقاله في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠. وتبنته منظمة العفو الدولية كسجين رأي حتى إطلاق سراحه في نيسان/أبريل ١٩٨٥ في أعقاب الإطاحة بحكومة النميري. بعد ذلك أصبح رئيساً لتحرير جريدة الميدان، وظلّ عضواً في أمانة الحزب الشيوعي السوداني، الذي أصبح مشروعاً وممثّلاً في البرلمان بثلاثة زعماء بارزين من الحزب.

وقد كشف التيجاني الطيّب النقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في ظل الحكومات السودانية المتعاقبة. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، ورد أن اثنين من كبار ضباط الجيش زاراه في سجن كوبر وأعربا عن استيائهما من أن جريدته الميدان، التي حظر نشرها حين

حدث الانقلاب، ما زالت تُنشر بطريقة غير مشروعة، ومن أنها تحوي تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان. وفي أعقاب هذه الزيارة، نُقل إلى حبس انفرادي لعدة أيام في قسم من سجن كوبر خاص بالمحكوم عليهم بالإعدام.

■ يرجى كتابة رسائل متسمة بالأدب واللياقة تناشد إطلاق سراحه فوراً، ثم إرسالها إلى:

سيادة الفريق عمر حسن البشير
رئيس الدولة
قصر الشعب، ص.ب: ٢٨١
الخرطوم، السودان □

سوريا

محمد نبيل سالم: عضو جمعية المهندسين السوريين، احتجز بدون تهمة أو محاكمة منذ إلقاء القبض عليه في حلب في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٠.

كان بين جماعة من المهندسين قبض عليهم في أعقاب إضراب وطني ليوم واحد نظّمته جمعية المحامين في دمشق في ٣١ آذار/مارس، وهو إضراب أيّدته جمعيات مهنية أخرى في جميع أنحاء سوريا. دعا الإضراب إلى إصلاحات سياسية، من بينها إنهاء حالة الطوارئ السارية المفعول منذ عام ١٩٦٣، ووضع حدّ لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بموجب أحكام الطوارئ. كان هذا الإضراب ذروة حركة بدأها المحامون في دمشق عام ١٩٧٨ من أجل تعديل هذا التشريع في سبيل منع انتهاكات حقوق الإنسان. وفي آذار/مارس ١٩٨٠، عُقدت اجتماعات مشتركة لمختلف الجمعيات المهنية، بما فيها جمعيات المحامين والأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة والمهندسين والمدرّسين، وصدرت بيانات مشتركة تدعو، من جملة أشياء أخرى، إلى إلغاء حالة الطوارئ والمحاكم الاستثنائية ومحاكم أمن الدولة، ومنع الاعتقال التعسفي والتعذيب، وإطلاق سراح جميع المحتجزين السياسيين الذين لم يقدّموا للمحاكمة. وفي نيسان/أبريل ١٩٨٠، أمرت الحكومة بحل مجالس جمعيات المحامين والأطباء والمهندسين، واعتقلت مئات من أعضاء هذه الجمعيات. ويُعتقد بأن عدداً كبيراً ما زالوا معتقلين بدون محاكمة منذ ذلك الوقت. ولدى منظمة العفو الدولية أسماء ٧٠ من أعضاء جمعية المهندسين السوريين الذين قبض عليهم في آذار/مارس ونيسان/أبريل ١٩٨٠ والذين لا يُعرف مصير معظمهم حتى الآن.

محمد نبيل سالم وُلد في حلب في شهر آذار/مارس ١٩٤٠، وهو متزوج وله ثلاثة أطفال. درس الهندسة المدنية في بريطانيا، وعاد إلى سوريا عام ١٩٦٥. كان لدى اعتقاله أستاذاً لمادة ميكانيكا التربة ورئيساً لقسم الهندسة المدنية بجامعة حلب. وهو محتجز حالياً في سجن عدرا المدني بدمشق.

■ يُرجى كتابة رسائل متسمة بالأدب واللياقة تناشد إطلاق سراحه فوراً، ثم إرسالها إلى:

معالي خالد الأنصاري
وزير العدل، وزارة العدل
شارع نصر، دمشق
الجمهورية العربية السورية □

ڤيتنام

الأب ثاديوس نغوين ڤان لي Father Thadeus Nguyen Van Ly: كاهن أبرشية كاثوليكية قُبض عليه في أيار/مايو ١٩٨٣ بعد محاولته تنظيم رحلة للحج غير مصرّح بها. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، حُكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات لإدانته بتهمة «معارضة الثورة».

قبض على الأب ثاديوس نغوين ڤان لي، التابع لأبرشية دوك سو بقرب مدينة هيو في ڤيتنام الوسطى، في أواخر عام ١٩٧٧ وأُطلق سراحه بعد عام، وذلك بعد توزيعه «خفية» تصريحات كتبها رئيس أساقفة هيو يعبّر فيها عن تعاطفه مع زعماء بوذيين سجنوا مؤخّراً.

في آب/أغسطس ١٩٨٢، أعيد القبض عليه عندما منعته الشرطة، مع اثنين آخرين، من القيام برحلة حج إلى مزار في وادي لا ڤانغ، بقرب كوانغ تري. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، وُجهت إليه تهمة تنظيم «رحلة حج غير مشروعة» وأمرته المحكمة بالعودة إلى قريته الأصلية والتوقف عن ممارسة عمله ككاهن.

احتجّ الأب ثاديوس قائلاً بأن السلطات العلمانية لا تتمتع بصلاحية منعه من ممارسة عمله ككاهن، ورفض مغادرة أبرشيته في دوك سو ما لم يأمره بذلك رئيسه، رئيس أساقفة هيو.

وورد أن ضباط الشرطة حاولوا عدة مرّات إبعاده عن دوك سو. وجاء في التقارير أن الكاهن ردّ على ذلك بتحصين نفسه داخل مقره الكنسي وبالمناشدة عبر مضخم للصوت من أجل الحرية الدينية. ثم وافق على التوقف عن إطلاق هذه المناشدات، إلاّ أنه أرسل إلى اللجنة الشعبية في مقاطعة بنه تري ثين قائمة من المطالب، من بينها السماح بمتابعة رحلة الحج إلى لان ڤانغ، وانسحاب شرطة الأمن من دوك سو. وقد ورد أن حوالي ٢٠٠ من رجال الشرطة اقتحموا مقره الكنسي في أيار/مايو ١٩٨٣ للقبض عليه واعتقاله.

وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، حُكم على الأب ثاديوس نغوين ڤان لي بالسجن لمدة عشر سنوات من قبل المحكمة الشعبية في هيو بتهمتي «معارضته الثورة ومحاولة تمزيق الوحدة الشعبية». ويُعتقد بأن الأب ثاديوس نغوين ڤان لي مسجون في مقاطعة بنه تري ثين.

■ يرجى كتابة رسائل متسمة بالأدب واللياقة تناشد إطلاق سراحه فوراً، ثم إرسالها إلى:

Vo Chi Cong/Chairman of the Council of State/The Council of State/35 Ngo Quyen Street/Ha Noi Socialist Republic of Viet Nam □

أخبار السجناء

علمت منظمة العفو الدولية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بإطلاق سراح ٨١ سجيناً قيد التبني أو التحقيق، كما تولت المنظمة ٥٤ قضية جديدة.

منظمة العفو الدولية
تحت الأضواء

النساء وحقوق الإنسان

إن ممارسي عمليات التعذيب والإعدام والسجن في العالم لا يميّزون بين ذكر وأنثى. فالنساء، شأنهن في ذلك شأن الرجال، قد يتعرّضن للمعاناة من انتهاكات وحشية إنْ هنّ اعترضن على الوضع القائم أو تحدّين حكوماتهن، أو ألححن في المطالبة بحقوقهن. ففي البلاد المختلفة، ذات الأيديولوجيات المختلفة، تعرّضت نساء للقتل على أيدي السلطات: أُعدمن ضمن نطاق القضاء أو قُتلن عمداً على أيدي عملاء الحكومة.

كان بين الـ ٣٦ شخصاً الذين رُجموا بالحجارة حتى الموت في إيران عام ١٩٨٦، ٢٤ إمرأة على الأقل، حُكم عليهن بهذه العقوبة المتناهية في قسوتها بسبب ارتكابهن جرائم مثل الزنا أو ممارسة البغاء. والموت رجماً بالحجارة يُقصد منه إلحاق أقصى حد من العذاب للضحية. ويشترط قانون العقوبات الإسلامي على أن «الحجارة يجب ألاّ تكون كبيرة حتى لا يموت الشخص بعد إصابته بحجر أو حجرين».

نونيانزيلو ڤيكتوريا مكسينج، وهي محامية معروفة في الدفاع عن حقوق الإنسان، قتلت بالرصاص قرب مدينة دوربان بجنوب أفريقيا في آب/أغسطس ١٩٨٥ على أيدي أربعة رجال. كانت مهاجمتها أحد نماذج الاعتداءات على المعروفين من منتقدي ومعارضي حكومة جنوب أفريقيا، ويُعتقد بأن هذه الهجمات قام بها أشخاص يعملون طبقاً لأوامر السلطات. وكانت ڤيكتوريا مكسينج عندما لقيت مصرعها تمثّل ١٦ عضوا بارزاً من أعضاء الجبهة الديمقراطية المتحدة وجهت إليهم تهمة الخيانة.

يقضي النساء، كما يقضي الرجال، سنوات في السجن بعد إدانتهن بمقتضى محاكمات جائرة. فقد قضت كارول ريتشاردسن ١٥ سنة في أحد السجون البريطانية لأنها أُدينت استناداً إلى «إعتراف» غير مؤكد انتزع منها تحت الإكراه بالتهديد خلال احتجازها في حبس انعزالي. ألقي القبض عليها عندما كانت فتاة في السابعة عشرة من عمرها. وفي عام ١٩٧٥، حُكم عليها بالسجن المؤبد بسبب حادثي تفجير قنابل. وفي عام ١٩٨٩ أطلق سراحها عندما تبيّن أنها والثلاثة المتهمين معها، المعروفين بلقب «أربعة غيلدفورد»، كانوا قد أدينوا خطأً نتيجة لسوء تصرف الشرطة الذي شمل الإدلاء بشهادات كاذبة أمام المحكمة بشأن بيانات الاعتراف. وكان القاضي قد أعلن خلال المحاكمة عام ١٩٧٥ بأن عقوبة الإعدام كانت ستنزل بهم لو كانت هذه العقوبة لا تزال ضمن لوائحها التشريعية.

إن المئات، بل الآلاف، من النساء هنّ سجينات رأي اعتقلن بسبب معارضتهن السلميّة للسلطات، وأحياناً بدون توجيه تهمة إليهن أو تقديمهن للمحاكمة. فقد سُجنت كثيرات من النساء بعد تسلّم مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني للسلطة في السودان في أعقاب انقلاب عسكري وقع في حزيران/يونيو ١٩٨٩، بسبب علاقتهن بالحكومة التي أطيح بها. وكانت ثلاث منهنّ أعضاء

أونغ سان سوكيي Aung San Suu Kyi هي الأمينة العامة لجماعة الديمقراطية الوطنية، أبرز حزب سياسي في ميانمار. وهي إبنة أونغ سان، الذي يعتبر رسمياً مؤسس الاستقلال في ميانمار (بورما سابقاً)، والذي اغتيل عام ١٩٤٧.

منذ حزيران/يونيو ١٩٨٩، اشتركت جماعة الديمقراطية الوطنية مع الطلبة وغيرهم من أجل تنظيم حشود جماهيرية لتحدّي قانون الأحكام العرفية – الأمر رقم ٨٨/٢ الذي يحظر التجمعات السياسية. وورد أن أونغ سان سوكيي قد نادت في هذه التجمعات بعدم مراعاة قيود الأحكام العرفية للحريات المدنية. كما أنها نادت دائماً بأن تكون هذه التجمعات خالية من العنف، ووصفت حملة العصيان المدني التي تشنها جماعة الديمقراطية الوطنية بأنها «لا تتجاوز في عنفها العنف اللازم لضرب مفاتيح الآلة الكاتبة». سمحت السلطات في البدء بقيام عدد من هذه التجمعات. وألغت أونغ سان سوكيي تجمّعاً كان سيجري في ١٩ تموز/يوليو ١٩٨٩ بمناسبة الذكرى السنوية لموت والدها، وذلك بسبب تحرّكات الجنود، وقالت «ليس لدي نيّة في جرّ شعبنا إلى ساحة القتل».

وفي صباح يوم ٢٠ تموز/يوليو، طوّق الجنود مجموعة المنازل التي يقع ضمنها منزل أونغ سان سوكيي. وحسب ما صرّح به متحدث بلسان الحكومة، فقد وضعت تحت الإقامة الجبرية بسبب «تعريضها الدولة للخطر»، وبأنها ستُحتجز في «حبس انعزالي» لمدة قد تصل إلى سنة بموجب أحكام قانون حماية الدولة لعام ١٩٧٥. ولكن المتحدث قال بأنه سيسمح لذويها المقربين بزيارتها. وقانون حماية الدولة يجيز للسلطات الاحتجاز بدون تهمة أو محاكمة لمدة أقصاها ثلاث سنوات بالنسبة لأي شخص «سيقوم، أو يقوم، أو قام بعمل يعرّض سلامة معظم المواطنين أو أمن الدولة وسيادتها للخطر.»

إن أونغ سان سوكيي محتجزة حالياً بدون تهمة أو محاكمة، ومنظمة العفو الدولية تعتبرها سجينة رأي.

يرجى إرسال التماسات تناشد بإطلاق سراحها فوراً وبدون قيد أو شرط، إلى:

General Saw Maung, Chairman/
State Law and Order Restoration Council/
The State Law and Order Restoration Committee/
c/o Ministry of Defence/
Yangon (Rangoon)/
Myanmar (Burma). □

بارزات في حزب الأمة، وهو أحد الأحزاب الرئيسية في الحكومة السابقة: سارة الفاضل محمود، زوجة رئيس الوزراء السابق ورئيس الحزب؛ وسارة عبد الله نجد الله، إبنة الأمين العام السابق لحزب الأمة؛ ورشيدة ابراهيم عبد الكريم، عضو حزب الأمة التي كانت تشغل منصب وزيرة دولة للتربية والتعليم قبل الانقلاب العسكري. اعتقلن في ٥ أيلول/سبتمبر، وأفرج عنهن لمدة يومين في تشرين الأول/أكتوبر، وأعيد سجنهن، لمدة شهر آخر، عندما رفضن التوقيع على بيان يعترفن فيه بمعارضة الحكومة العسكرية.

وبالنسبة للتعذيب، فإن النساء أيضا يعانين من انتهاكات بالغة القسوة. كانت ماريا خوانا ميدينا بين ٦٤ من أعضاء النقابات الذين احتجزوا خلال مظاهرة جرت في السلفادور في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩. وقد ورد أنها تعرّضت للتعذيب الشديد لمدة ثلاثة أيام، ثم أفرج عنها بدون توجيه تهمة إليها. وادّعت بأنها اغتُصبت ورُكلت في بطنها تكراراً مما أدى إلى إصابتها بتزيف. فقد علّقت من قدميها فوق بئر السلّم وهُدّدت بتغطيسها في بركة ماء مكهربة وباقتلاع أسنانها ما لم تعترف بأنها عضو في مجموعة أفراد العصابات السلفادورية.

الاغتصاب ضرب من التعذيب

الاغتصاب على أيدي موظفي إنفاذ القوانين هو شكل من أشكال التعذيب يعاني منه النساء في العديد من البلدان. فالاغتصاب والتهديد به يمارسان في غالب الأحيان لانتزاع معلومات أو اعتراف خلال الاستجواب. وبرغم أن الرجال أيضا يتعرّضون بالفعل للاغتصاب من قبل الشرطة أو موظفي السجن، إلاّ أن حالات اغتصاب الرجال أقلّ حدوثاً.

إن الاغتصاب أو الانتهاك الجنسي للنساء المحتجزات من قبل موظفي إنفاذ القوانين هو إلحاق متعمّد للألم والمقاساة بالضحية، من الناحيتين الجسدية والنفسية. وهو بهذه الصورة يعتبر ضرباً من ضروب التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة، وهو أمر حرّمته المعايير الدولية. ومع ذلك، فالاغتصاب منتشر على نطاق واسع، وفي بعض البلدان تتغاضى السلطات عنه فعلياً. ففي الأنديز البيروفية، وفي مناطق الصراع بين قوات الحكومة ورجال العصابات المتمرّدين، ينتشر اغتصاب النساء انتشاراً واسعاً. وقد صرّح المختصون بالقانون لممثلي منظمة العفو الدولية لدى زيارتهم لأياكوشو عام ١٩٨٦، بأن الاغتصاب يصبح أمراً متوقعا عندما يتمركز الجنود في المناطق الريفية. وقالوا بأن ذلك «أمر طبيعي» ولا يتوقع معه إقامة الدعاوى القضائية.

وفي الهند، قُدّر رسميا بأن حوالي ١٠٠٠ امرأة من بين النساء اللواتي اغتصبن سنويا، ينتمين إلى الطوائف والقبائل المخصّصة المحمية (المعروفة سابقا باسم «المنبوذين»). وورد أن عدداً كبيراً من الضحايا اغتصبن من قبل ضباط الشرطة، إلاّ أنه يندر إجراء تحقيق في هذه الادّعاءات، وأكثر ندرة من ذلك صدور أي حكم بالإدانة. كما أن رجال الشرطة لا يهتمون بتهم الاغتصاب عندما يكون المتهمون من الشخصيات المحلية ذوي النفوذ وممن لهم علاقات وثيقة بالشرطة. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، زُعم أن كوشاليا ديفي، وهي امرأة في الخمسين من عمرها، وابنتها، من قرية تروادیه بإقليم بالامو، في بيهار، اغتصبتا من قبل ملاك أراضٍ محليين في راجبوت، وذلك، كما يبدو، انتقاماً لرفض أقاربهما الذكور السماح لهم باستعمال ثيران العائلة. وعلى الرغم من أن بعض ضباط الشرطة أوقفوا عن العمل مبدئيا لرفضهم نقل ضحيتي الاغتصاب إلى المستشفى ولرفضهم اتخاذ إجراءات ضد ملاّك الأراضي، مرّت سنة دون أن توجّه الشرطة أية تهمة لهؤلاء الملاّك. ويبدو أن رئيس الشرطة المحلية قام باتخاذ خطوات ضد ملاّك الأراضي وضباط الشرطة المتهاونين، ولكنه نُقل إلى مركز آخر بعد تحدثه الى الصحف بشأن الحادث.

القرابة العائلية للرجال

أودع نساء في السجون، وانتهكت أعراضهن، وهوجمن من قبل السلطات ليس بسبب عمل ارتكبنه بأنفسهن، بل من أجل ممارسة الضغط على أقاربهن الذكور أو الحصول على معلومات عنهم.

في سري لانكا، ألقي القبض على إناث وتعرضن للتعذيب لأنهن من أقرباء أشخاص مطلوبين من قبل قوات الأمن أو محتجزين لدى هذه القوات. ففي آذار/مارس ١٩٨٨، احتجزت بنت في السادسة عشرة من عمرها لأن اثنين من أشقّائها، كما يبدو، كانا قد اعتقلا في وقت سابق من العام. واحتجزت لمدة سنة بدون توجيه أية تهمة إليها، وبعد إطلاق سراحها قدّمت التماسا لحقوقها الأساسية ادّعت فيه تعرّضها للتعذيب. ووصفت كيف كانت تستجوب باستمرار عن زملاء شقيقيها، وتقرع بهراوة كلما عجزت عن إعطاء إجابات مرضية. ثم أحضر أحد شقيقيها إلى الغرفة وعُذّب معها. «لقد انقضّوا عليّ وعلى شقيقي بالتناوب خمس مرات. ونتيجة لذلك، تورّمت يداي وأصابعي، وبسبب التعذيب الجسدي والعقلي أصبت بالإغماء في النهاية».

في غواتيمالا، تلقت نولا دي ڤال وابنها تهديدات بسبب عمل شقيق زوجها مع إحدى مجموعات حقوق الانسان. في تموز/يوليو ١٩٨٩، حاول أربعة رجال مسلحين يرتدون ملابس مدنية اختطاف الطفل كارلوس غابرييل مينديز دي ڤال البالغ الثانية من عمره. فقد صوّبوا مسدسات إلى رأسه وأخبروا أمّه بأنهم سيقتلون إنها إن هي لم تحذّر شقيق زوجها فاكتور مينديز بضرورة التوقف عن العمل مع مجموعة حقوق الإنسان ومغادرة البلاد. وكان فاكتور مينديز قد أسس مجموعة جديدة للدفاع عن حقوق الإنسان كانت تحقّق في ادّعاءات حول إعدامات خارجة عن نطاق القضاء قام بها الجيش بحق قرويين غواتيماليين.

احتجزت نساء أيضا كرهائن من أجل أقرباء ذكور مطلوبين من قبل السلطات. فقد قبض على ١٩ امرأة كرهائن عوضاً عن أقربائهن الذكور خلال إجراءات صارمة اتخذتها قوات الأمن في سوريا في الفترة بين شباط/فبراير وحزيران/يونيو ١٩٨٦. فاطمة عباس واحدة من ثلاث نساء مازلن محتجزات، على الرغم من أن أقربائهن قد تم اعتقالهم. وهي تعمل موظفة بمكتب، وتبلغ الخامسة والعشرين من عمرها. احتجزت في آذار/مارس ١٩٨٦ كرهينة من أجل شقيقها عباس المطلوب للاشتباه في انتمائه لحزب العمل الشيوعي. وبرغم أنه قبض عليه في نيسان/أبريل ١٩٨٧، إلاّ أنها ما زالت محتجزة بدون تهمة.

قضت سوزان لوكاي Suzanne Lecaille أكثر من ست سنوات في السجن في الكاميرون، لأنها كانت، كما يبدو، وثيقة الصلة بعائلة الرئيس السابق.

كانت سوزان لوكاي قبل اعتقالها تعمل مديرة لشركة الكهرباء الوطنية. إنها واحدة من بين أكثر من ألف شخص اعتقلوا في أعقاب محاولة انقلاب حدثت في نيسان/أبريل ١٩٨٤.

وعندما قامت وحدات من الحرس الجمهوري و «الجندرمة» بمهاجمة القصر الجمهوري والمنشآت الرئيسية في محاولة للإطاحة بحكومة الرئيس بول بيا. وذكرت مصادر غير رسمية بأن القتال العنيف الذي نشب أسفر عن مقتل حوالي ألف شخص، وبأن الجنود الموالين للرئيس بول بيا أعدموا بصورة فورية أشخاصاً اشتبه في اشتراكهم بمحاولة الانقلاب. وقد اتُّهم الرئيس السابق أحمدو أهيدجو من قبل أعضاء في الحكومة بتدبير محاولة الانقلاب من منفاه في باريس.

قُبض على سوزان لوكاي في ٢١ نيسان/أبريل، وقُدّمت للمحاكمة أمام محكمة عسكرية في ياووندیه في ١٠ آب/أغسطس. وأُبرئت ساحتها من جميع التهم المتعلقة باشتراكها في محاولة الانقلاب. غير أنه لم يطلق سراحها، وهي لا تزال محتجزة منذ ذلك الوقت في الحجز الإداري بدون تهمة أو محاكمة. وورد أنها معزولة عن السجناء الآخرين ولا يُسمح لها بتسلّم رسائل أو كتابتها.

لم تقدّم سلطات الكاميرون ما يبرّر استمرار احتجازها، ومنظمة العفو الدولية تعتبرها سجينة رأي.

يرجى إرسال رسائل تناشد إطلاق سراحها فوراً وبدون قيد أو شرط إلى:

Son Excellence
Monsieur Paul Biya/
Président de la République/
Palais de la Présidence/
1000 Yaoundé/République
du Cameroun □

كونسويلو غارسيا، (الصورة المقابلة، على اليسار)، مدرّسة في السادسة والعشرين من عمرها، وتقوم بدور ناشط في مجموعة نسائية تعرف باسم «لاس فيلوميناس»، وهي منظمة تقدم المساعدة والتدرّب لزوجات عمّال المناجم في سيرو دي باسكو في بيرو. وكانت تعمل أيضا كمستشارة لقضايا النساء في نقابة عمّال المناجم في سيرو دي باسكو.

عقوبة مضاعفة

آلاف النساء ترمّلن بالفعل بعد «اختفاء» أزواجهن على أثر احتجازهم. وفي مثل هذا الوضع تكون عقوبة النساء عقوبة مضاعفة. فهن لا يفقدن أزواجهن فحسب، بل لا يمكنهن المطالبة بإعانات من الدولة أو بأية مزايا أخرى لأن أزواجهن لم يموتوا من الناحية القانونية. وحيث أنهن المعيلات الوحيدات للأسرة، فإن القلق على أنفسهن وعلى حياة أطفالهن يجعلهن يمتنعن عن محاولة معرفة مصير أزواجهن. وكان ذلك ما اختارته زوجة نقابي غواتيمالي «اختفى» عام ١٩٨١. فقد أبلغت منظمة العفو الدولية بأنها قررت الامتناع عن العمل جهارةً للحصول على معلومات عن زوجها وذلك لكي تتمكن من الاحتفاظ بعملها وإعالة أطفالها، ومن عدم تعريض نفسها «للإختفاء» أو القتل. وتقول: «بالنسبة لحالتي، كان عليّ حقّاً التفكير فيما يجب عليّ عمله. فلو انضممت الى لجنة، كان يترتب عليّ مراعاة كلّ ما يمكن أن يحدث لي. فقد أُقتل، أو أواجه القمع، أو أتلقى تهديدات بالموت. إن لي ثلاثة أطفال، ولديّ عملي. فقرّرت أنه من الأفضل لي تكريس نفسي لعملي. وهذا أمر مؤلم غاية الألم لأنه لا يمكنني نسيان زوجي، وهو رجل فاضل حقا».

وكان الثمن الذي دفعته كارميلا فيرو إيسترادا، البالغة الثانية والعشرين من عمرها، مقابل كثرة أسئلتها عن «اختفاء» زوجها، أن أجبرت على وضع طفلها الثالث في السجن. كان زوجها أنكليتو لولي فيرو واحداً من عشرة رجال في جماعة هيبايرا بامبا بمنطقة الطوارئ البيروفية «اختفوا» في تموز/يوليو ١٩٨٨ بعد أن نقلهم الجيش لاستجوابهم. ورغبة في العثور على زوجها، سافرت كارميلا فيرو إيسترادا مع طفليها، وكان كلاهما دون الخامسة من العمر، إلى العاصمة الإدارية أبانكاي. كانت آنذاك حاملا في شهرها السادس. وتوسلت إلى السلطات أن تفصح عن احتجازه وأن تطلق سراحه. ثم قُبض عليها في ٥ أيلول/سبتمبر بينما كانت واقفة في الطابور لشراء الطعام، ووُجّهت اليها تهمة «الإرهاب» ونُقلت إلى سجن أبانكاي، ولا تزال به مع طفلها الثالث فيكتور هيغو. قامت منظمة العفو الدولية بزيارتها في السجن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، والمنظمة تعتبرها سجينة رأي اعتقلت بسبب محاولتها البحث عن زوجها.

ماريا غويناريتا بيسكو بيسانغو دفعت حياتها ثمنا لنفس «الجريمة». إنها قروية وأم لثلاثة أطفال، في السادسة والعشرين من عمرها من سان مارتين دي ألاوا، بإقليم لاماس بدائرة سان مارتين، في بيرو. أُخذ زوجها جوان بابلو سابويا بويرتا من قبل رجال الجيش في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨. وبعد بضعة أيام، سافرت إلى تارابوتو، عاصمة الدائرة، للبحث عنه. وأبلغت لجنة حقوق الإنسان في تارابوتو عن «اختفاء» زوجها ثم قفلت عائدة إلى منزلها في ١٦ كانون الثاني/يناير. وعند منتصف الليل في اليوم التالي، اقتحم منزل ماريا غويناريتا بيسكو خمسة جنود وأوثقوا والديها ثم نقلوها إلى مكان بعيد. وبعد يومين عُثر عليها جثة هامدة ملقاة فوق جذع شجرة ويداها مربوطتان خلف ظهرها. كانت عيناها معصوبتين، وفمها مملوءاً بالخِرَق. وكانت قد اغتُصبت وقُتلت بالرصاص في جبينها.

عقوبة قاسية

في باكستان، أصبحت النساء خلال العقد الماضي عرضة للتهديد بعقوبات تعتبرها منظمة العفو الدولية قاسية وحاطّة بالكرامة.

في عام ١٩٧٩ أعلنت سلطات الأحكام العرفية آنذاك شريعة «الحدود» كجزء من برنامج الرئيس السابق ضياء الحق الخاص بتطبيق الشريعة الإسلامية. وبموجب هذا الأمر، أصبحت جريمة الزنا – أي ممارسة العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج، بما فيها الاغتصاب وارتكاب الزنا – تحمل عقوبات تصل إلى ١٠٠ جلدة تنفّذ علنا، والسجن والرجم بالحجارة حتى الموت.

في تموز/يوليو ١٩٨٨، حسبما ورد في التقارير، أرغمت ثلاث نساء محتجزات بمركز شرطة ناوان كوت في لاهور على خلع ثيابهن، ثم أوسعن ضربا على أعضائهن التناسلية. واغتصب رجال الشرطة اثنتين منهن. وسجلت ضدهن تهمة ملفقة تتعلق بارتكاب جريمة الزنا. وبعد تقديم التماس رسمي إلى المحكمة العليا في لاهور، أثبتت تحقيق رسمي بأنهن اغتصبن وتعرّضن للتعذيب وبأن التهم الموجهة إليهن كانت كاذبة. وعلى الرغم من صدور أمر المحكمة العليا في لاهور بتسجيل دعوى جنائية ضد الشرطة المتورّطين بهذا الأمر، لم يُقبض على أي ضابط شرطة، ولم تُسحب الدعوى المرفوعة ضد النساء بمقتضى «شريعة الحدود».

وفي قضايا الاغتصاب، يقع عبء الإثبات على الضحية. فإذا عجزت المرأة عن إثبات عدم موافقتها على المشاركة بالعمل، فإن المحكمة قد تدينها بارتكاب الزنا. وقد حدث ذلك في عدد من الحالات – إذ أبرئت ساحة الرجل المتهم بالاغتصاب بينما وُجّهت إلى المرأة تهمة الزنا، وأُدينت، وصدر عليها الحكم تبعاً لذلك.

في عام ١٩٨٣، اتُّهمت صفية بيبي، وهي امرأة ضريرة، صاحب منزلها وابنه باغتصابها. وعرضت الدعوى أمام الحكمة، ولكن لكونها ضريرة، وبالتالي عاجزة عن التعرف على المتهمين، أبرئت ساحتها، وأُدينت بارتكاب الزنا وحُكم عليها بالجلد ثم بالسجن. وقد أبرئت ساحتها بعد الاستئناف، وذلك في أعقاب شجب واسع النطاق للقضية.

وعلى الرغم من احتمال خسارتهن للدعوى، فإن النساء اللواتي اغتُصبن يجبرن في أحيان كثيرة على تسجيل الإعتداء والخضوع للإجراءات القضائية. أما المرأة التي تظل صامتة ويُكتشف في وقت لاحق أنها مارست الجنس خارج نطاق الزوجية – وذلك عندما تصبح حاملاً، مثلاً، أو عندما يُكتشف بأنها فقدت بكارتها – فهي تتعرض للاتهام بارتكاب جريمة الزنا.

النساء المناضلات

استُهدفت بعض النساء بسبب عملهن في مجموعات نسائية. في غواتيمالا، تلقت الزا كاسترو تهديدات موجّهة إليها وإلى ابنتيها الصغيرتين بسبب عملها مع مجموعتها النسائية النقابية. تعمل الزا كاسترو في مصنع لتعبئة قوارير الكوكاكولا في مدينة غواتيمالا، وهي عضو في «ستيكسا»، وهي الأحرف الأولى من اسم الاتحاد الذي يمثل عمال الكوكاكولا. في ١٧ تموز/يوليو ١٩٨٩، تقدّمت منها امرأة لا تعرفها وقالت لها «قريبا ستشرعين في البكاء» وبعد

في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٩، عُثر على جثة كونسويلو غارسيا Consuelo García في ضواحي ليما. وعُثر أيضاً، في مكان مجاور، على جثة سول كانتورال Saúl Cantoral، أمين عام الاتحاد الوطني لعمال المناجم والمعادن في بيرو. وكان قد ثبّت بكلتا الجثتين لافتات يستنبط منها ما يوحي بأن مجموعة رجال العصابات «الطريق المضيء» قامت بقتلها. إلاّ أن موظفي نقابة عمال المناجم مقتنعون بأن هذا غير صحيح، ويقولون بأن جميع زعماء عمّال المناجم تلقّوا تهديدات يُعتقد بأن قوات الحكومة مسؤولة عنها. واللافتات التي عُثر عليها مع الجثتين اختصرت اسم «الطريق المضيء» بطريقة لم يسبق قط استعمالها من قبل الموالين لهذه المجموعة.

تعتقد منظمة العفو الدولية بأن كونسويلو غارسيا وسول كانتورال ربما كانتا ضحيتي إعدام خارج عن نطاق القضاء.

ترسل المناشدات المطالبة بإجراء تحقيق كامل في الملابسات المحيطة بمصرعها إلى:

**Señor Augustin Mantilla/
Ministro del Interior/
Plaza 30 de Agosto
150/San Isidro/Urb. Córpac/Lima
27/Peru,**

وإلى:

**General Julio Velásquez
Giacarini/Ministro
de Defensa/Ministerio
de Defensa/Avenida Boulevard
s/n/Monterrico/Lima 33/Peru** □

يومين، بينما كانت عائدة من اجتماع المجموعة النسائية النقابية، اقترب منها رجلان وقالا لها بأنهما يعرفان أين كانت منذ لحظات وبأنه ينبغي عليها الاعتناء بإبنتيها الصغيرتين. وكانت سيارات ذات نوافذ معتمة تقف خارج بيتها إلى أن يعود زوجها من عمله، وعند ذلك تنبعث أضواء من السيارات قبل انطلاقها من مكانها.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، احتُجزت عدة عضوات في منظمات نسائية في تركيا. في ٩ كانون الثاني/يناير، اقتحمت الشرطة غرف جمعية النساء الديمقراطيات (دمكاد) في أنقرة واعتقلت رئيسة الجمعية هاتايشي أريكان وغيرها من الأشخاص للاشتباه في علاقتهن بمنظمة غير مشروعة. وقد جرى استجواب المعتقلات تحت التعذيب لعدة أيام، ثم أطلق سراحهن. وزعم هؤلاء بأن رجلاً وامرأة من بينهن عُرّيا تماماً، وأوقفا وجهاً لوجه، ثم أخضعا لعمليات التعذيب بقصد انتزاع اعترافات منهما.

قابلية المرأة للمعاناة

تعاني النساء من جميع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان الممارسة في العالم الحديث. وهناك أيضاً حالات يكنّ فيها ذوات قابلية خاصة للمعاناة. فاللاجئات من النساء، وفق ما يقوله أحد كبار المستشارين القانونيين في مكتب المندوب السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة، «معرّضات بشكل خاص للاغتصاب والخطف والمضايقة الجنسية والعنف الجسدي والاضطرار، الكثير الحدوث، إلى منح «الحظوة الجنسية» في مقابل الحصول على وثائق و/أو سلع الإعانة... ويعود سبب ذلك أحياناً إلى انفصال النساء عن عائلاتهن ومن يقوم بحمايتهن في مجتمعاتهن، وبالطبع، لكونهن أجانب في بيئة غريبة.»

ويتعرض النساء في المخيمات، كما يتعرضن وهن محتجزات، للمعاملة السيئة. وقد ورد أن النساء اللاجئات في هونغ كونغ تعرّضن للمعاملة السيئة وللاعتداء على أيدي ضباط الشرطة. فإن ٢٧ إمرأة بين مائة من اللاجئين بمركز الاحتجاز في شيك كونغ لحقت بهن إصابات نتيجة للركل والضرب على أيدي رجال الشرطة، وذلك خلال تفتيش خيامهن في منتصف الليل في تموز/يوليو ١٩٨٩. كانت بينهن امرأة في الثامنة والعشرين من عمرها وحامل في شهرها التاسع. وقد أبلغت منظمة العفو الدولية بأن ضابط الشرطة الذي شعرت أنه ينوي الانقضاض عليها «كان على وشك ضربي في معدتي». وعندما حاولت حماية نفسها، «ضربني بهراوته على مرفق يدي. وضربني أيضاً على مقربة من ركبتي».

والنساء الحوامل يتعرضن بصفة خاصة للتعذيب والمعاملة السيئة، وفي بعض الحالات يتعرّضن للإجهاض نتيجة لذلك. احتُجزت قرويّة بيروفية في الثلاثين من عمرها في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ بينما كانت مسافرة بالباص عبر منطقة أوقع فيها رجال العصابات الشرطة في مكين. اتُّهمت بأنها «إرهابية»، وعصبت عيناها ونقلت جواً إلى مركز احتجاز، حيث جرى استجوابها تحت التعذيب. وبرغم كونها حاملاً، ورد أنها عُرّيت تماماً من ثيابها، وضُربت وغُمر رأسها تكراراً، في الماء حتى أشرفت على الموت اختناقاً. كما جرى أيضاً اغتصابها. وقد وافقت من أجل وقف التعذيب على توقيع بيان يدينها، ثم وُجّهت إليها تهمة الإرهاب. بعد هذا نقلت إلى السجن، وهناك انتهى حملها بالإجهاض. ثم أُطلق سراحها في وقت لاحق، وأسقطت التهم الموجهة ضدها.

إن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يمنع بصراحة ووضوح إعدام الحوامل، ولم يرد ما يفيد بوقوع إعدام لأية حامل ضمن نطاق القضاء خلال سنوات العقد الأخير. ومع ذلك فإن إعدام بعض الحوامل قد حدث خارج نطاق القضاء: إذ جرى قتلهن على أيدي عملاء الحكومة. آنا ماريا ديل كارمن بيريز كانت في أشهر حملها الأخيرة عندما «اختفت» عام ١٩٧٦؛ وهي واحدة من آلاف ضحايا «الحرب القذرة» التي شنها العسكريون في الأرجنتين ضد معارضيهم. أخرجت جثتها من القبر عام ١٩٨٩، وأثبت علماء الطب الشرعي هويتها. قُتلت طفلتها بعيارين ناريين أُطلقا في بطنها. وأمكن التأكد من هويتها عن طريق عظامها الصغيرة. كانت آنا ماريا ديل كارمن بيريز واحدة من عدة نساء حوامل عُلم بـ «اختفائهن» في الأرجنتين عام ١٩٧٦. وقد مُنح الضباط العسكريون المسؤولون عن تلك الأعمال الوحشية عفواً رئاسياً عام ١٩٨٩. □

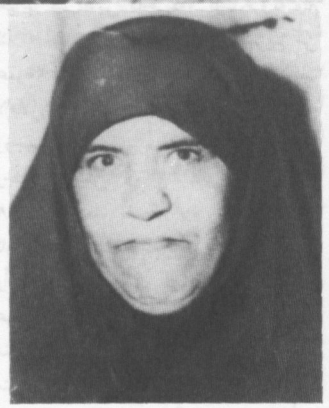

نافيه زندلي Nafije Zendeli، وعمرها ١٨ سنة، وفالديتا فيزالله Valdeta Fejzullai، وعمرها ١٧ سنة، هما من أصل ألباني من غوستيفار في جمهورية مقدونيا، بجنوب يوغوسلافيا. وحوالي ٢٠٪ من سكان مقدونيا هم من أصل ألباني. وكانت الفتاتان حين قُبض عليهما، في مدرستهما الثانوية في غوستيفار.

قبض عليهما في أعقاب مظاهرات سلمية جرت في غوستيفار في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ احتجاجاً على القانون المقدوني الخاص بالتعليم الثانوي، وهو يشترط عدم تدريس الطلبة باللغة الألبانية إلا إذا كان عدد الطلبة الألبانيين في الصف يزيد على ٣٠ طالباً، مع توفر مدرّسين أكفّاء لتعليم هذه اللغة، وأُغلقت الصفوف التي لم تستوف هذه الشروط، وادّعى الألبانيون بأن عدم توفر عدد كاف من المدرّسين الأكفاء سببه فصل عدد منهم بحجة تلقين الطلبة أفكارا قومية ألبانية.

في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، جرت محاكمة نافيه زندلي وفالديتا فيزالله وست طالبات أخريات أمام محكمة إقليم سكوبيه بتهم «التجمع بغرض القيام بنشاط معاد» و«تقويض للنظام الاجتماعي معادٍ للثورة». وثبتت إدانتهن بعقد عدة اجتماعات خلال الفترة ما بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر ١٩٨٨، وبعزمهن على تأسيس جماعة تدعى «جمعية الحرّية».

حُكم على كل من نافيه زندلي وفالديتا فيزالله بالسجن لمدة أربع سنوات. ومنظمة العفو الدولية تعتبرهما سجينتي رأي. ترسل المناشدات من أجل إطلاق سراحهما فوراً وبدون قيد أو شرط إلى:

His Excellency Janez Drnovsek/
Predsednik Predsednistva SFRJ/
Bulevar Lenjina 2/
Beograd/Yugoslavia □

زهراء حبيب منصور الناصر، ربّة بيت في الأربعين من عمرها، من قرية أوجام بالمنطقة الشرقية من السعودية، توفيت في تموز/يوليو ١٩٨٩ خلال احتجازها لدى الشرطة، وقد ورد أنها توفيت نتيجة للتعذيب.

قُبض على زهراء الناصر وزوجها صالح العكبري في ١٥ تموز/يوليو عند نقطة تفتيش الحُديثة على الحدود بين السعودية والأردن. وكان الزوجان عائدين من زيارة مقام السيدة زينب، وهو مزار شيعي مقدّس في دمشق. عندما جرى تفتيشها في نقطة التفتيش، ورد أن الشرطة عثرت على صورة آية الله الخميني وكتاب صلاة شيعي في حوزة زهراء الناصر، وعند ذلك احتجزت في مركز الاحتجاز القريب من نقطة التفتيش مع زوجها، وورد أنها تعرّضت للتعذيب، ثم لقيت حتفها في ١٨ تموز/يوليو، وسلّمت جثتها، التي زُعم أنها تحمل آثار التعذيب، إلى عائلتها. وأطلق سراح زوجها فيما بعد.

وفي آب/أغسطس، طالبت منظمة العفو الدولية بإجراء تحقيق كامل في موت زهراء حبيب منصور الناصر، وبالإعلان عن نتائج هذا التحقيق. وحثت المنظمة على ضرورة تقديم المسؤولين عن التعذيب للعدالة في حالة ثبوت صحة القيام به. ولم تتلق المنظمة أي ردّ من السلطات السعودية.

يرجى كتابة رسائل متسمة بالأدب واللياقة تستوضح ما إذا كان قد جرى تحقيق في موت زهراء الناصر؛ وفي حال إجراء مثل هذا التحقيق، المطالبة بإعلان نتائجه؛ والحث على تقديم المسؤولين عن التعذيب، في حال ثبوت حدوثه، إلى العدالة. ترسل الرسائل إلى:

حامي الحرمين الشريفين
الملك فهد بن عبد العزيز
مكتب جلالة الملك
الرياض
المملكة العربية السعودية □

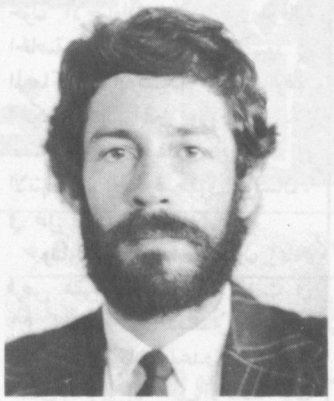

فنزويلا

في انتظار العدالة

كريسانتو ميديروس، ٣٨ سنة (ترى صورته أعلاه)، شاعر ورسّام وعضو ناشط بالحزب الاشتراكي المسيحي في فنزويلا. ورد أنه قُتل بالرصاص عندما اقتحم جنودٌ منزله في ٣ آذار/مارس ١٩٨٩.

إنه واحد من عدة مئات من أشخاص لقوا حتفهم ما بين ٢٧ شباط/فبراير و ١٠ آذار/مارس ١٩٨٩ في أعقاب مظاهرات وأعمال نهب واسعة النطاق في كاراكاس ومدن أخرى.

وعلى الرغم من قتل كثيرين خلال أعمال العنف الشاملة، فقد ورد أن عدداً كبيراً من الناس – من بينهم أطفال – لقوا حتفهم أو أصيبوا بجراح نتيجة لإطلاق النار عليهم بدون تمييز أو بصورة متعمّدة من قبل الشرطة أو أفراد القوات المسلحة.

وظلّ أقارب هؤلاء القتلى يطالبون بإجراء تحقيقات سريعة كاملة، ولكن، وبعد مرور سنة من وقوع هذه الحوادث، لم توجّه التهم إلى ضباط الشرطة إلاّ في حالتين منها فقط. □

بلغاريا

العفو عن أشخاص من أصل تركي

في ١٥ كانون الثاني/يناير، صدر عفو عام عن أربعين سجيناً من أصل تركي سجنوا بسبب معارضتهم لحملة الإدماج القسري.

وأكد المجلس الوطني أيضاً على حق الأتراك العرقيين والبوماك في ممارسة الدين الإسلامي والتحدث باللغة التركية واختيار الأسماء التي يفضلونها.

في ١٨ كانون الثاني/يناير، صدرت مذكرة باعتقال الزعيم البلغاري السابق تودور جيفكوف بتهم تشمل «إثارة العداوة والبغضاء العرقية» نتيجة لتحريضه لحملة الإدماج القسري.

وقد ظلت منظمة العفو الدولية تكافح من أجل إطلاق سراح الأتراك العرقيين الذين سجنوا لمعارضتهم للإدماج القسري الخالية من العنف. □

إطلاق سراح خمسة سجناء رأي بجنوب أفريقيا

خمسة أعضاء بارزين بالجبهة الديمقراطية المتحدة ومنظمات الوعي الخاصة بالسود، يُعتقد بأنهم من سجناء الرأي، أطلق سراحهم من سجن روبين أيلاند في جنوب أفريقيا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. وهؤلاء هم: توم مانثاتا، وبوبو موليف، وباتريك «تيرور» ليكوتا، و«موس» تشيكاني، وغسينوموزي ماليندي. وقد أطلق سراحهم بعد أن قضت محكمة الاستئناف بإبطال إداناتهم وأحكام سجنهم الصادرة بحقهم بتهمة الخيانة، في نهاية محاكمة ديلماس التي دامت ثلاث سنوات.

في آذار/مارس ١٩٨٧، عزل القاضي بطريقة فورية أحد مساعديْه المستشاريْن، وهو البروفسور دبليو. إيه جوبرت، مدّعياً بأنه انحاز إلى سياسات الجبهة الديمقراطية المتحدة بتوقيعه على التماس قبل عدة سنوات، وبهذا لا يمكنه أن يكون نزيهاً.

استمرت المحاكمة أمام القاضي والمستشار الآخر حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، عندما قررت المحكمة بأن الجبهة الديمقراطية المتحدة كانت مشتركة في مؤامرة خيانية مع المجلس الوطني الأفريقي غير المشروع آنذاك.

وتوصل مندوب منظمة العفو الدولية، الذي حضر جزءاً من إجراءات المحاكمة في حزيران/يونيو ١٩٨٨، إلى أن المحكمة، منذ تشكيلها في آذار/مارس ١٩٨٧ وما بعده، لم تتقيّد بمعايير النزاهة الدولية، وبالتالي، فإن قرارها لا يمكن أن يكون موضع ثقة.

ورأت محكمة الاستئناف في قرارها أن القاضي الذي تولّى المحاكمة أساء استعمال صلاحياته بعزله البروفسور جوبرت، وأن المحاكمة انتهت إلى الإدانة واتخاذ الحكم أمام «محكمة غير صحيحة في تشكيلها». وأشارت محكمة الاستئناف إلى أن القاضي خالف مبدأ أساسياً متعلقاً بعدالة إجرائية عندما اتّخذ قراراته بدون إتاحة الفرصة لمساعدة المستشار أو المتهمين في إبداء آرائهم في المحكمة.

لقد أنهى قرار محكمة الاستئناف فترة سجن طويلة لخمسة مناضلين، قضى ثلاثة منهم أكثر من أربع سنوات ونصف داخل السجن. □

هونغ كونغ

معاملة جائرة لطالبي حق اللجوء

في كانون الثاني/يناير، نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً تصف فيه بواعث قلقها إزاء معاملة الڤيتناميين الطالبين لحق اللجوء في هونغ كونغ. وهذا التقرير يستند إلى ما توصلت إليه بعثة للمنظمة زارت هونغ كونغ في أواخر عام ١٩٨٩.

دعت المنظمة بصورة خاصة إلى إدخال تحسينات على عملية فحص اللاجئين التي تستخدمها سلطات هونغ كونغ وذلك لتحديد أولئك اللاجئين المعرّضين لانتهاكات حقوق الإنسان في حالة إعادتهم قسراً إلى ڤيتنام.

ولا يتمتع معظم طالبي حق اللجوء بأي تمثيل قانوني. فالمقابلات معهم يجريها موظفو الهجرة الذين غالباً ما تنقصهم الدراية بالمعايير الدولية الخاصة باللاجئين وأوضاع حقوق الإنسان في ڤيتنام. ففي حال حرمانهم من حق اللجوء، لا يحق لهم المثول أمام اللجنة التي تعيد النظر في حالاتهم. وهذه اللجنة لا تفصح عن سبب اتخاذها لقراراتها.

فقد رُفض منح شاب ڤيتنامي وضع لاجئ برغم فراره من حبس سياسي مدته خمس سنوات في ڤيتنام. ولم يتمكن من الحصول على وضع لاجئ إلاّ بعد التدخل الطارئ لمكتب المندوب السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة.

وفي كانون الأول/ديسمبر، دعت منظمة العفو الدولية حكومتي هونغ كونغ والمملكة المتحدة إلى وقف الخطط الرامية إلى إعادة اللاجئين إلى وطنهم قسراً، إلاّ بعد تصحيح النقائص الخطيرة بعملية الفحص.

ومع ذلك فقد أعيدت قسراً إلى ڤيتنام مجموعة مؤلّفة من ٥١ شخصاً من طالبي حق اللجوء «بعد الفحص»، وقد أعرب موظفو هونغ كونغ والموظفون البريطانيون عن عزمهم على متابعة هذه السياسة التي اتبعوها بازاء التدفق الجماعي للڤيتناميين الطالبين لحق اللجوء منذ عام ١٩٨٨.

ويدعو تقرير منظمة العفو الدولية أيضاً إلى إجراء تحقيقات دقيقة ونزيهة في الحوادث التي قام خلالها رجال الشرطة، حسبما ورد، بالاعتداء على طالبي حق اللجوء أثناء احتجازهم، وبترهيب الضحايا والشهود. وقد تلقى مندوبو منظمة العفو الدولية مزاعم تشير إلى معاملة الشرطة السيئة في ثلاثة مراكز احتجاز.

وعبّر التقرير أيضاً عن قلق منظمة العفو الدولية إزاء احتجاز طالبي حق اللجوء بقصد ردع الآخرين عن مغادرة ڤيتنام، إلى جانب مقاصد أخرى، مما يخالف المعايير الدولية الخاصة بحماية طالبي حق اللجوء. □

بنما

منظمة العفو الدولية تدعو للتحقيق في الانتهاكات

على أثر دخول القوات المسلحة الأمريكية بنما في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، وما تلا ذلك من تغيير الحكومة، رحّبت منظمة العفو الدولية بالتعهد الذي أعلنته الحكومة الجديدة بالعودة بالبلاد إلى حكم القانون.

وفي رسالة بعثت بها منظمة العفو الدولية إلى السلطات الجديدة في شباط/فبراير، أشارت المنظمة إلى أن التحقيق في الانتهاكات التي حدثت في ظلّ الحكومة السابقة، والانتهاكات التي ذكرتها التقارير في وقت لاحق، هو خطوة هامة نحو هذا الهدف.

وخلال الحكم الذي تم بسلطان الواقع لحاكم بنما السابق، رئيس قوات الدفاع الجنرال مانويل نورييغا، كانت انتهاكات حقوق الإنسان تشمل شنّ هجمات على متظاهرين مسالمين وزعماء معارضة، قامت بها قوات الدفاع والميليشيات المدنية شبه العسكرية؛ كما كانت تشمل اعتقالات تعسفية، وأعمال تعذيب، وأوضاع سجون لا تتفق مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى «الاختفاءات» الظاهرية وعمليات الإعدام الخارجة عن نطاق القضاء.

عقوبة الإعدام

علمت منظمة العفو الدولية بصدور حكم الإعدام على ٣٦ شخصاً في تسعة بلدان، وبتنفيذ الحكم في ٢٣ شخصاً في ست بلدان خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.

وقد دعت منظمة العفو الدولية إلى الاعلان عن أسماء السجناء الذين أطلق سراحهم بعد دخول الولايات المتحدة بنما، والذين احتجزوا في وقت لاحق. كما حثّت المنظمة أيضاً على السماح للمنظمات الدولية والعائلات والمحامين بالاتصال بجميع المحتجزين؛ وعلى وجوب تقيّد الإجراءات المتخذة ضدهم، سواء جرت في بنما أو في مكان آخر، بالمعايير المتفق عليها دولياً والخاصة بالاعتقال والاستجواب والمحاكمة العادلة؛ مع وجوب توافق أحوال السجون مع المعايير الدولية.

وعرضت رسالة المنظمة، التي وُجّهت نسخة منها إلى الرئيس جورج بوش وعدد من المسؤولين في الولايات المتحدة، إجراء بحث حول هذه القضايا. □

AMNESTY INTERNATIONAL PUBLICATIONS, 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom.

غواتيمالا

دعوة لإجراء تحقيق في أعمال القتل

في كانون الثاني/يناير، دعت منظمة العفو الدولية سلطات غواتيمالا والسلڤادور إلى إجراء تحقيقات شاملة في أعمال القتل الشبيهة بالإعدام التي جرت بحق الدكتور السلڤادوري هيكتور أوكويلي، الأمين الأمريكي اللاتيني للحزب الاشتراكي الدولي، وغيلدا فلورس، المحامية المتخصصة في الدفاع عن حقوق الأطفال.

كان الدكتور أوكويلي الذي تلقى عدة تهديدات بالقتل في السلڤادور، معروفاً دولياً كمشارك بارز في محادثات السلام في السلڤادور.

وفي ١٢ كانون الثاني/يناير قبض على كليهما رجال مدججون بالسلاح يرتدون ملابس مدنية بحضور شهود عيان وهما في طريقهما بالسيارة إلى مطار مدينة غواتيمالا. ويبدو أنه كان لدى المعتدين عليهما معلومات عن تحرّكات الدكتور أوكويلي لا يمكن الحصول عليها إلاّ من غواتيمالا. وقد عُثر على الضحيتين بعد بضع ساعات، مقتولين برصاص وُجّه إلى رأسيهما بجوار حدود السلڤادور.

وصرّحت سلطات السلڤادور بأنها عرضت على المسؤولين في غواتيمالا التعاون الكامل بشأن التحقيق في «أعمال القتل الحقيرة». ونفت وجود أية علاقة للقوات الرسمية بالحادث، وألقت اللوم على «عناصر هوجاء متطرفة تحاول الاستيلاء على الحكم بوسائل غير مقبولة بأي شكل».

كما ألقى وزير خارجية غواتيمالا اللوم على «المغاوير الأجانب الذين مارسوا نشاطاً في غواتيمالا في وقت ما.» □

ضريح القتلى الذين لقوا مصرعهم على أيدي قوات الأمن في تيميشورا.

منظمة العفو الدولية تزور رومانيا

زار وفد من منظمة العفو الدولية رومانيا في شهر كانون الأول/يناير وذلك لجمع معلومات عن محاكمات رجال قوات الأمن السابقين الذين اتهموا بارتكاب أعمال وحشية في أثناء الإطاحة بحكم الرئيس شاوشيسكو والفترة التالية لها.

وقابل الوفد كبار المسؤولين بالحكومة، ومنهم نائب الرئيس دومترو مازيلو، والنائب العام الجنرال جورجي روبو، وكذلك مسؤولين بوزارتي العدل والداخلية، وتناقشوا حول الإجراءات القضائية والوقائية الخاصة بالمحاكمات. كما تناقشوا في المحاكمات الوشيكة لكبار موظفي الحكومة السابقين وأقرباء الرئيس السابق، والتحقيقات المستمرة في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، في ظل الحكومة السابقة.

وتناول موضوع آخر احتمال إعادة فرض عقوبة الإعدام التي أُلغيت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، بعد استفتاء كان موعده ٢٨ كانون الثاني/يناير. إلا أن الاستفتاء قد أُلغي، وهكذا تبقى عقوبة الإعدام ملغاة.

كما قابل الوفد سجناء رأي سابقين ومناضلين من أجل حقوق الإنسان، لجمع معلومات عن انتهاكات ماضية لحقوق الإنسان. وزار أحد المندوبين مدينة تيميشورا حيث بدأت المظاهرات، وحيث لا يزال يجري اكتشاف جثث لضحايا أعمال القتل الفوري التي ارتكبها رجال الأمن السابقون. □

الكويت

تقارير عن التعذيب

ما زال خمسة من الشيعة الكويتيين محتجزين بدون تهمة أو محاكمة في سجن أمن الدولة بمدينة الكويت منذ اعتقالهم في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩. ويقال إنهم تعرّضوا للتعذيب خلال استجوابهم.

كان هؤلاء الخمسة بين عشرين شيعياً على الأقل اعتقلوا بعد إعدام ١٦ مواطناً كويتياً في السعودية في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ بشأن أعمال التفجير التي وقعت في مكة في تموز/يوليو. ومن بين الذين ما زالوا قيد الاحتجاز سيّد محمد بكير الموسوي الذي اعتقل في ٢٣ أيلول/سبتمبر. وفيما عدا زيارة واحدة من والدته، فهو محتجز في حبس انعزالي، وورد أنه تعرض للضرب وللصدمات الكهربائية خلال استجوابه. كما ورد أيضاً أنه هُدّد بتسليمه للسعودية، وهناك يحتمل أن يواجه التعذيب وعقوبة الإعدام.

وصرحت الحكومة، في ردّها على استفسارات منظمة العفو الدولية، بأنه قيد الاعتقال إلى حين بدء التحقيق، وبأن عائلته مسموح لها بزيارته.

أما المحتجزون الأربعة الآخرون، وهم: فيصل المحميد، وعبد الحميد الصفّار، وسيّد وليد المازدي، وعبد الرضا قارون، فقد اعتقلوا في تشرين الثاني/نوفمبر. وورد أنهم أيضاً تعرّضوا للضرب والتعذيب بالصدمات الكهربائية خلال استجوابهم. وزُعم أن فيصل المحميد رُكل وضُرب حتى غاب عن الوعي، وأن عبد الحميد الصفّار هُدّد بالاعتداء على إبنته في حضوره بعد رفضه تقديم «اعتراف». وقد صرح لهم حالياً باستقبال الزوّار، ولكنهم محرومون من الاتصال بمحامي دفاع. وقد أثارت منظمة العفو الدولية قضاياهم مع الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، ولكنها لم تتلق أي ردّ. □

سري لنكا

أعمال قتل واسعة النطاق ترتكبها قوات الأمن

وصف تقرير لمنظمة العفو الدولية نشر في كانون الثاني/ديسمبر ١٩٨٩ إعدامات واسعة النطاق إرتكبتها قوات الأمن في جنوبي سري لنكا منذ أُعيد فرض حالة الطوارئ في حزيران/يونيو ١٩٨٩. وتضمن التقرير أيضاً توثيقاً وإدانة لمئات أعمال القتل التي ارتكبتها مجموعة المعارضة المسلحة السري لنكية «جبهة التحرير الشعبية» بحق الأسرى. واشتمل التقرير أيضاً على توثيق لأعمال القتل الانتقامية التي جرت في أعقاب الأعمال الوحشية لجبهة التحرير الشعبية، والتي نُسبت رسمياً إلى «مجموعات أمنية أهلية»، حيث توفّر دليل يربط بين هذه الأعمال وقوات الأمن. وطبقاً لما جاء في تقارير صحفية، فإن وزير الخارجية اعتبر أن وثائق منظمة العفو الدولية «لا تستند إلى تقارير صحيحة».

وأعربت المنظمة عن «دهشتها» من الوصف الذي نعتها به وزير خارجية سري لنكا رانجان ويجيراتني بأنها «منظمة إرهابية» في خلال مؤتمر صحفي عقد في كانون الثاني/يناير. كما رفضت المنظمة أيضاً الاتّهام الذي وجهه وزير صناعة سري لنكا – رانيل ويكريماسينق – بأنها قامت بتمويل جبهة التحرير الشعبية. وبعد أيام قليلة، نُسب إلى وزير الخارجية قوله بأنه لم يعرف عن سري لنكا بأنها بلد تُنتهك فيه حقوق الإنسان.

وطلبت منظمة العفو الدولية من حكومة سري لنكا تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في عمليات الإعدام الخارجة عن نطاق القضاء، وسحب الصلاحيات الممنوحة لقوات الأمن بمقتضى حالة الطوارئ، وهي الصلاحيات التي تمكّنهم من التخلص من الجثث بدون فحصها أو الاستعلام بشأنها. □

النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية تصدر كل شهر في أربع لغات لتحمل إليكم بواعث قلق المنظمة وحملاتها في جميع أنحاء العالم، إلى جانب التقارير الوافية. ويمكن الحصول عليها من منظمة العفو الدولية (على العنوان المذكور أدناه) أو من مقر الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية
1 Easton Street
London WC1X 8DJ